

مقترح إنشاء مقرر تدريسي لمكافحة جرائم الفساد

في القانون الأردني

الدكتور ليث كمال نصراوين

أستاذ القانون الدستوري وحقوق الإنسان المشارك - الجامعة الأردنية

ملتقى المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد

الرباط - المملكة المغربية

2018/9/27-26

مقدمة

- يعد الأردن من أوائل الدول التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وذلك بتاريخ 9 كانون الأول 2003، حيث كان له دور أساسي في أعمال اللجنة المكلفة بوضع مسودتها، وقد تم إيداع صك تصديق الأردن لدى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 24 شباط 2005.

- كما وقع الأردن على الاتفاقية العربية لمكافحة الفساد بتاريخ 2010/12/21، وذلك بهدف تعزيز التعاون العربي للوقاية من الفساد ومكافحته وكشفه واسترداد الأموال المتحصلة عن أفعال الفساد، وتعزيز النزاهة والشفافية وسيادة القانون، تشجيع الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني على المشاركة الفعالة في مكافحة الفساد.

- تنفيذاً للمتطلبات الدولية والإقليمية فقد أنشأ الأردن هيئة خاصة تسمى «هيئة مكافحة الفساد» بموجب القانون رقم (62) لعام 2006، الذي حدّد أهداف الهيئة ومهامها وبيّن الأفعال التي تعد فساداً لغايات تنفيذ أحكام القانون.
- عام 2014 تم تعديل القانون لتوسيع الجرائم التي تعتبر فساداً وذلك بإضافة جرائم غسل الأموال والكسب غير المشروع، وعدم الإعلان أو الإفصاح عن استثمارات أو ممتلكات أو منافع قد تؤدي إلى تعارض في المصالح إذا كانت القوانين والأنظمة تستوجب ذلك، ويكون من شأنها تحقيق منفعة شخصية مباشرة أو غير مباشرة للممتنع عن إعلانها.

- في عام 2016، جرى توسيع نطاق عمل هيئة مكافحة الفساد، حيث أُلحق بها ديوان المظالم الذي كان من مهامه تلقي الشكاوى من الأفراد ضد الدوائر والمؤسسات الحكومية، فصدر قانون جديد يسمى «**قانون النزاهة ومكافحة الفساد رقم (13) لسنة 2016**».

- كما صدر بالاستناد إلى القانون نظام خاص يسمى «**نظام حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم رقم (62) لسنة 2014**»، والذي أنشأ وحدة خاصة تسمى وحدة حماية المبلغين والشهود والمخبرين والخبراء في قضايا الفساد وأقاربهم والأشخاص وثيقي الصلة بهم.

اتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد

- وفي عام 2010، وقع الأردن على اتفاقية إنشاء الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد من خلال مشاركته في مؤتمر فيينا/النمسا، وهي مؤسسة غير ربحية تم إنشاؤها لغايات تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- تتمثل الأهداف الأساسية للأكاديمية في إضفاء الطابع المهني على العمل في مجال مكافحة الفساد، وتبادل الممارسات الجيدة، وتحسين أداء وفعاليات الأشخاص الذين ينصب عملهم على الحد من الفساد وتدريبهم، وتعقب مرتكبيه، وإجراء البحوث العلمية والميدانية للتوصل إلى الاستراتيجيات الفاعلة لمكافحة الفساد بين الدول الأعضاء.

الجهود الأكاديمية لمكافحة الفساد في الأردن

- في عام 2015، وقعت الجامعة الأردنية مع مركز حكم القانون ومكافحة الفساد اتفاقية لإنشاء «كرسي مركز حكم القانون ومكافحة الفساد» في كلية الحقوق، حيث اعتبرت هذه الاتفاقية الثانية من نوعها على مستوى العالم العربي التي يبرمها المركز مع الجامعات المحلية والعربية، حيث تم توقيع الأولى مع جامعة قطر.
- تهدف الاتفاقية إلى تدريس مادة مكافحة الفساد في الجامعة الأردنية من خلال تطوير مساق دراسي خاص حول قانون مكافحة الفساد لطلبة كلية الحقوق.

لم يتم حتى تاريخه الانتهاء من إجراءات إقرار تعديل الخطة الدراسية لكلية الحقوق لاعتماد مقرر مكافحة الفساد لطلبة البكالوريوس في القانون.

يتم تدريس موضوع مكافحة جرائم الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضمن المواد الإختيارية المعتمدة في الخطة الدراسية في كلية الحقوق، كما يتم أيضا تدريسها ضمن المواد الإختيارية المعتمدة لجميع طلبة الجامعة الأردنية.

تدريس موضوعات مكافحة الفساد لطلبة الحقوق

1- مادة الحقوق والحريات العامة، والتي تتمثل أهدافها بما يلي:

- تعريف الطالب بمفهوم الحقوق والحريات وتصنيفها، وفق المذاهب الفلسفية المختلفة، الفردي والاشتراكي والاجتماعي.
- توضيح الأساس الدستوري للحقوق والحريات في دستور عام 1952.
- تنمية القدرات الذهنية للطالب من خلال تحليل النصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بتنظيم الحقوق والحريات، ومن ضمنها مكافحة الفساد.
- تزويد الطالب بأحكام المحاكم الدستورية المتعلقة بتفسير النصوص الدستورية ذات العلاقة بالحقوق والحريات.

2- مادة حقوق الإنسان، والتي تتمثل أهدافها بما يلي:

1- تعريف الطالب بالمبادئ العامة لحقوق الإنسان ونشأتها وخصائصها وبواكبر الحماية الدولية لها.

2- إعطاء الطالب فكرة معمقة عن منظومة حقوق الإنسان الدولية منذ نشأة عصبية الأمم المتحدة وحتى الوقت الحالي في عهد منظمة الأمم المتحدة.

3- تعريف الطالب بالمنظومة الدولية لحماية حقوق الإنسان في ظل ميثاق الأمم المتحدة والأجهزة الرئيسية فيها، والقواعد الدولية الواردة في الشريعة الدولية لحقوق الإنسان.

4- التعرف على الاتفاقيات الدولية والإقليمية لحماية حقوق الإنسان، من ضمنها اتفاقية الأمم المتحدة والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.

تدريس موضوع مكافحة الفساد لطلبة الجامعة الأردنية

► مادة الثقافة القانونية، والتي تتمثل أهدافها بما يلي:

- أن يعرف الطالب المقصود بمصطلح القانون وأهميته، ومصطلح القاعدة القانونية والتمييز بينها وبين قواعد الدين والأخلاق.
- التعرف على الفروع المختلفة للقانون والموضوعات التي يعالجها كل فرع.
- التعرف على أنواع المحاكم النظامية والمحاكم الخاصة واختصاص كل منها.
- التعرف على الهيئات والمؤسسات الرقابية في الأردن ومن ضمنها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والمسؤوليات المناطة بها.

مقترح مستقبلي لوضع مقرر خاص بمكافحة الفساد

- ▶ اسم المقرر: مكافحة جرائم الفساد في القانون الأردني
- ▶ توصيف المقرر: يتناول هذا المقرر ابتداء الوقوف على مفهوم الفساد كجريمة موجودة منذ القدم، والتطورات التي طرأت عليها، وأسباب الفساد وآثاره، ومن ثم الوقوف على التشريعات والمؤسسات الوطنية ذات الصلة بمكافحة الفساد في الأردن، وفي مقدمتها هيئة النزاهة ومكافحة الفساد، وأنواع الجرائم التي تعد فسادا في الأردن.
- ▶ كما يتناول المقرر أيضا التشريعات ذات الصلة بمكافحة الفساد من قانون هيئة النزاهة ومكافحة الفساد وقانون العقوبات وقانون أصول المحاكمات الجزائية، وذلك للوقوف على الآليات الخاصة بملاحقة جرائم الفساد، والقبض على التورطين فيها واسترداد الأموال المتحصلة عن جرائم الفساد والتعاون الدولي في هذا المجال.
- ▶ يستعرض المقرر أيضا المعايير الدولية والإقليمية لمكافحة الفساد والمتمثلة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010

مخرجات المقرر ونتائج التعلم

- يتوقع من الطالب عند إنهاء المقرر التدريسي أن يكون قادرا على أن:

- 1- يتعرف على مفهوم جريمة الفساد بأشكالها وصورها المختلفة، وتبعاتها السلبية على جميع المناحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الدولة.
- 2- أن يكون ملما بالقواعد القانونية الوطنية ذات الصلة بمكافحة الفساد في الأردن.
- 3- أن يقف على جميع القواعد الإجرائية والموضوعية التي تنظم عمل هيئة النزاهة ومكافحة الفساد في الأردن، والأحكام القضائية الجزائية التي صدرت عن المحاكم.
- 4- أن يتعرف على المعايير الدولية بشأن مكافحة الفساد كاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد، ومدى توافق التشريعات الأردنية مع نصوصها ومعاييرها.

أساليب تدريس المقرر

- أ- المحاضرات الأكاديمية الشفوية، والتي تتضمن المعلومات النظرية والفقهية كما هو وارده في القراءات المحددة.
- ب- المناقشات الصفية والواجبات الذاتية.
- ج- الامتحانات الفصلية والنهائية.
- د- الزيارات الميدانية لهيئة النزاهة ومكافحة الفساد، والمؤسسات التحقيقية والقضائية ذات الصلة بملاحقة جرائم الفساد والفصل فيها.
- هـ- استضافة بعض الخبراء في مجال جرائم الفساد وملاحقتها والتحقيق فيها وذلك بهدف الاستفادة من خبراتهم العملية.

أفكار مقترحة لتعزيز الجانب البحثي

- 1- مدى فاعلية المنظومة القانونية في الأردن في مكافحة جرائم الفساد وذلك من خلال تحليل النصوص القانونية الإجرائية والموضوعية في التشريعات الوطنية للوقوف على مدى فعاليتها في مكافحة جرائم الفساد، والتعامل مع أنواعه الجديدة.
- 2- مدى مواءمة التشريعات الوطنية ذات الصلة بالفساد بالمعايير الدولية والإقليمية في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والاتفاقية العربية لمكافحة الفساد.
- 3- الإطلاع على تجارب ناجحة لدول عربية و/أو أجنبية في مجال مكافحة الفساد، ومقارنة التشريعات فيها مع المنظومة القانونية في الأردن.
- 4- تنظيم محاكمات صورية بين الطلبة حول جرائم الفساد.

تحديات اعتماد مقرر تدريسي لمكافحة الفساد

- 1- تعديل الخطة الدراسية، واعتماد المقرر كمادة إجبارية أم مادة اختيارية.
- 2- قلة المراجع والدراسات الوطنية ذات الصلة بمكافحة الفساد في الأردن خاصة بعد صدور القانون الجديد لعام 2016 وتوسيع اختصاصات الهيئة.
- 3- الضغوطات الشعبية والإعلامية فيما يتعلق بحجم الفساد وتفشيهِ وخطورته، بشكل قد يولد لدى الطالب ردة فعل لسلبية لدراسة المقرر.
- 4- البعد السياسي في جرائم الفساد، من خلال إغلاق ملفات قضايا فساد أو صدور القرار بوقف النشر فيها، مما قد ينعكس سلبا على تقبل الطالب للمقرر.
- 5- توسيع التجربة لتشمل طلبة الدراسات العليا وطلبة الجامعة الأردنية من غير كلية الحقوق.

النهاية